الأمم المتحدة

A/60/L.16/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 December 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٦٦ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إيطاليا وجامايكا: مشروع قرار*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقراريها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المعنونين ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، بما فيها الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ١/٦٠.

211205 211205 05-65558 (A)

الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الوطنية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان، عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة [٢]،

وإذ ترحب بتقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنون ''من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا''[٣]،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثالث عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''[٤]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام [٤]؛

٢ - **تأكد من جديد** دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥]؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٤ - **تؤكد من جديد** دعمها الكامل لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٦]؛

أولا - الإجراءات المتخذة من قبل البلدان والمنظمات الأفريقية

٥ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في

---

(٢) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) انظر A/60/85.

(٤) A/60/178.

(٥) A/57/304، المرفق.

(٦) القرار دإ-٢/٢٦، المرفق.

ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم، وتهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٦ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، **وتعرب عن تقديرها** لتلك الجهود،

٧ - **ترحب** بالتقدم الكبير الذي أُحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخاصة إنجاز التقييم الذاتي في بعض البلدان واستضافة بعثات الدعم القطرية والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، وتحث البلدان الأفريقية على الانضمام إلى الآلية، على سبيل الأولوية وفي أقرب وقت ممكن، وعلى تعزيز عملية الآلية توخيا للكفاءة في أدائها،

٨ - **تؤكد** أن منع نشوب الصراعات واحتواءها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع مسائل أساسية من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وفي هذا الصدد، ترحب بما توفره الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، لوضع أطر للسياسات القطاعية وتنفيذ برامج محددة في إطار الشراكة الجديدة،

١٠ - **تشدد** على أهمية أن تواصل البلدان الأفريقية، استنادا إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدَّمة من المنظمات المتعددة الأطراف، بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

١١ - **تشجع** على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها في برامج الهياكل والمنظمات الإقليمية، وفي برامج أقل البلدان الأفريقية نموا؛

١٢ - **تشير** إلى أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية على أن تزيد، بمساعدة شركائها في التنمية، الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات؛

١٣ - **تشدد** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل بيئة سياساتية تساعد على تنمية القطاع الخاص والمشاريع الحرة.

ثانيا - استجابة المجتمع الدولي

١٤ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

١٥ - **تقر** بالمبادرات الهامة المختلفة التي قام بها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، ومن بينها مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخطة عمل مجموعة الثمانية المتعلقة بأفريقيا، ومبادرات الاتحاد الأوروبي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وتقرير لجنة أفريقيا المعنون ''مصلحتنا المشتركة''(٧)، ومنتدى الشراكة الأفريقية، وفي هذا الصدد، تؤكد أهمية التنسيق في تلك المبادرات المتصلة بأفريقيا وتقييم مستوى ونطاق تقديم المعونة مقارنة مع التعهدات؛

١٦ - **ترحب** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد، تشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل من جملتها التعاون الثلاثي؛

١٧ - **تقر** بالدور الهام الذي يؤديه منتدى الشراكة الأفريقية، وفقا للولاية المنقحة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، التي تشمل تحفيزَ العمل المتعلق بالتدابير المتخذة للوفاء بالتزامات أفريقيا وشركائها في التنمية وتنسيقَ دعم الأولويات الأفريقية والشراكة الجديدة، وتحث منتدى الشراكة الأفريقية على تعزيز جهوده في هذا الصدد؛

١٨ - **ترحب** بتخصيص بعض الشركاء في التنمية موارد لمختلف برامج الشراكة الجديدة، وتلاحظ مع الارتياح، في هذا الصدد، أن بعض البلدان المتقدمة النمو رصدت موارد لآلية إعداد مشاريع الهياكل الأساسية وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وتدعو إلى تقديم دعم مماثل إلى أفريقيا في مجال المياه والصرف الصحي، وفي مجال الإسكان والتنمية الحضرية، والقطاعات الأخرى ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل الشراكة الجديدة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا؛

---

(٧) لندن، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ متاح أيضا على موقع شبكة الإنترنت http://www.commissionforAfrica.org/English/report/introduction.html#repor.

١٩ - **تحث على** الدعم المتواصل لتدابير مواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف الديون، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا؛

٢٠ - **تكرر التأكيد** على أنه يتعيّن على جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية مواصلة الجهود لزيادة الاتساق بين سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي من خلال مبادرات مثل بناء القدرة التجارية لأفريقيا على المنافسة، وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٢١ - **ترحب** بالاقتراح الذي قدمته مؤخرا مجموعة الثمانية، حسبما أيدته مؤسسات بريتون وودز في اجتماعاتها السنوية لعام ٢٠٠٥، بإلغاء نسبة ١٠٠ في المائة من الديون غير المسددة المتوجبة على البلدان الفقيرة المؤهلة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وتقديمِ موارد إضافية لضمان ألاّ تنقص القدرة التمويلية للمؤسسات المالية الدولية؛

٢٢ - **تقر** بأهمية التوصل إلى حل شامل ودائم لمشكلات ديون البلدان الأفريقية، بوسائل منها إلغاء نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة للجهات المتعددة الأطراف، تمشيا مع ما اقترحته مؤخرا مجموعة الثمانية بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيف عبء الدين بدرجة كبيرة، حسب كل حالة وحيثما كان ذلك مناسبا، بوسائل منها إلغاء أو إعادة هيكلة ديون البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تشملها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي عليها ديون لا يمكن تحمُّل أعبائها؛ وترحب بالأعمال الجارية التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار يحدد قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض على تحمل الديون، مع مراعاة أهمية تلك القدرة والإدارة السليمة للميزانية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٣ - **ترحب** بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهّد بها كثيرون من الشركاء في التنمية، ويشمل ذلك تعهدات مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، مما سيؤدي إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا قدرها ٢٥ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٠، وتشجع جميع الشركاء في التنمية على ضمان فعالية المعونة من خلال تنفيذ إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة: التملك والتنسيق والتوافق والنتائج والمساءلة المتبادلة، الذي اعتُمد في المنتدى الرفيع المستوى الذي عُقد في باريس في الفترة من

٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ تحت عنوان ''التقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة: التنسيق والتوافق والنتائج''[٨]؛

٢٤ - **تقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية، من جميع المصادر، العامة والخاصة، والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٢٥ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم إلى أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة حسبما تعكسه الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر أو الاستراتيجيات المشابهة، وتشجع الشركاء في التنمية على زيادة جهودهم في هذا الصدد؛

٢٦ - **تعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، وتدعو هذه المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة؛

٢٧ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتنفيذ مبادرات سريعة الأثر تستند إلى استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، وذلك من أجل تمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد، تقر بالالتزامات التي تعهدت بها بعض البلدان المانحة مؤخرا؛

٢٩ - **تلاحظ** أن كيانات منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تستخدم بنشاط آلية التشاور الإقليمي بوصفها أداة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، وتشجعها على تكثيف جهودها المبذولة لوضع وتنفيذ برامج مشتركة دعما للشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي؛

---

(٨) متاح على موقع شبكة الإنترنت http://www.l.worldbank.org/harmonization/PARIS/FINALPARISDECLARATION.pdf

٣٠ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مواصلة تعزيز آليات التنسيق والبرمجة القائمة الخاصة بها، فضلا عن تبسيط ومواءمة إجراءات التخطيط والدفع والإبلاغ، كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣١ - **تلاحظ** التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، بالاستناد إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣٢ - **ترحب** بتقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنون ''من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا''[٣]، وتتطلع إلى تقريره التكميلي الذي يشمل توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لزيادة الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز بالنسبة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عن ذلك؛

٣٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.